نقيض التالى لنقيض المقدم اذ لو لم يصدق عكس النقيض لم يلزم من رفع التالى رفع
المقدم والاستثناءات فى المنفصلات انما ينتج بواسطة المتصلات اللازمة
اما فى الحقيقية فلاستلزامها المتصلات الاربع وفى الاخريين فلاستلزامهما
المتصلتين وذلك لانه لولا ذلك لم يلزم من وضع احد طرفيها نقيض الآخر ولا من
نقيض احدهما عين الآخر وفيه نظر لان بين استثناء تالى المتصلة واحد طرفى
المنفصلة او نقيضه وبين عكس النقيض والمتصلات اللازمة فرقا وذلك
لان الاستثناء هو اخبار عن وقوع احد الطرفين او نقيضه اما بحسب نفس الامر
او باعتراف الخصم وعكس النقيض انما يدل على فرضه ولا يلزم من عدم لزوم شىء فرض
آخر عدم لزومه ووقوعه وايضا نعلم بالضرورة ان المتصلة والمنفصلة مع المقدمة
استثنائية ينتج النتائج المذكورة وان لم يخطر ببالنا شىء من تلك المتصلات اللازمة
قال الفصل الثامن اقول هذا الفصل يشتمل على توابع القياس ولواحقه
الاول كل قياس سواء كان اقترانيا او استثنائيا ففيه مقدمتان لا ازيد ولا انقص
اما انه لا انقص فلما عرفت من حد القياس من انه مؤلف من قضايا واما انه لا ازيد
فلان المط انما يكتسب من معلوم فلابد اما ان يكون للمط نسبة الى المعلوم اولا فان لم يكن
لم يكن له دخل فى معرفته وان كانت فاما ان يكون لنفس المط نسبة الى المعلوم او الاجزائه
فان كان لنفس المط نسبة وهو ههنا قضية ويكون المعلوم ايضا قضية لامتناع
اكتساب القضايا من المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بالاتصال او بالانفصال
فيكون ههنا مقدمتان احديهما محققة لتلك النسبة الاتصالية او الانفصالية
والثانية محققة لذلك المعلوم ولا حاجة الى زيادة مقدمة فلم يحتج الى ازيد من
مقدمتين وهو القياس الاستثنائى كما اذا كان المط انه ناطق والمعلوم انه انسان
وكلية المط نسبة اليه باللزوم فلما حقق المعلوم حصل المط وانت خبير بانه
لا يطلق على القياس الاستثنائى الذى المط منه نقيض المقدم لان المقدمة الاولى
فيه لا يشتمل على النسبة التى بين المعلوم والمط وكذلك لا يطلق على القياس الذي

لان المط نقيض المقدم والمعلوم
نقيض التالى والمعتبر النقيض
ليست فى المقدمة الشرطية

جزئه المنفصلة اذ لم يوجد فيه نسبة المط الى المعلوم لان المط ان كان نقيض
احد الجزئين فالمعلوم هو الجزء الاخر وبالعكس والشرطية المنفصلة ليست مشتملة على
النسبة بينهما وان كانت النسبة الى المعلوم لاجزاء المط فاما ان يكون لكلا جزئيه
او لاحدهما دون الآخر فان كان لجزئيه معا حصلت بسبب نسبتهما الى المعلوم
مقدمتان وهو القياس الاقترانى كما اذا كان المط ان الجسم محدث والمعلوم
المتغير وللجسم المحدث اليه نسبتان فيحصل مقدمتان كل جسم متغير وكل متغير
محدث ويلزم منهما المط فلا حاجة الى زيادة مقدمة وان كان لاحد جزئى المط نسبة
دون الاخر لم ينتج المط بل ربما كانت القضية الحاصلة من تلك النسبة مقدمة فى القياس
الذى ينتج المط فان قيل نحن نجد العلماء يركبون مقدمات كثيرة ويستنتجون منها
نتيجة واحدة فيكون فى القياس ازيد من مقدمتين اجاب بانه اذا كثرت المقدمات
واحتيج فى حصول المط الى الكل فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات انما ترتبت لان
القياس المنتج للمط احتاج مقدمتاه او احديهما الى كسب بقياس آخر كذلك الى ان ينتهى
الكسب الى المبادى البديهية فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة للقياس المنتج
للمط وسمى قياسات مركبة وان صرحت نتائج تلك الاقيسة سميت موصولة النتائج
كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وكل ا د وكل ج د وكل د ه فكل ج ه وان لم يصرح بنتائج تلك
الاقيسة سميت مفصولة النتائج ومطويتها كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ا د وكل د ه
وكل ج ه قال الثانى فى قياس الخلف اقول قياس الخلف هو اثبات المط بابطال
نقيضه وانما يسمى قياس الخلف لانه يؤدى الكلام الى المحال ويكون ابدا مركبا من قياسين
احدهما اقترانى مركب من متصلتين احديهما الملازمة بين المط الموضوع على انه ليس بحق
ونقيض المط وهذه الملازمة بينة بذاتها والاخرى الملازمة بين نقيض المط على
انه ليس بحق ومن الامر المحال وثانيهما استثنائى يشتمل على متصلة لزومية وهى نتيجة ذلك
الاقترانى واستثناء نقيض التالى لينتج نقيض المقدم فيلزم تحقق المط هذا هو الضابط
العام مثاله ما يقال فى انتاج كل ج ب ولا شىء من ا ب لقولنا لا شىء من ج ا انه لو لم يصدق

حق ومن امر محال وبهذه الملازمة ربما يحتاج الى البيان
صحيح مصادم المط على انه

Copyright © King Saud University